افرادها الى ١٢٥ نسمة ، من بينهم ٢٦ طفلا ولدوا في مقر الحاكم العسكري بالخليل(١٠٦) لا تزال حتى الان تعيش في هذا المقر المحاط بالحراسة المشددة ! ويقول « عاموس » احد مستوطني مقر الحاكم العسكري في الخليل في وصفه لحياة هؤلاء المستوطنين: « منذ عامين ونحن نعيش ضمن السور داخل باحة الحاكم العسكري ، بعزلة ، وباكتظاظ مخيف ، وباحساس المحكوم عليه بالموت شنقا . غير اننا صمدنا بفضل قوة ايماننا بأن تحولا سيحدث في المستقبل »(١٠٧). وقد اقام هؤلاء المستوطنون ، بفضل المعونات التي تلقوها ، منجرة ومطعما ، كما اقاموا مدرسة دينية وروضة اطفال .

ومع مرور الزمن ، واشتداد مطالبة العناصر اليمينية والدينية وضغطها على حكومة الائتلاف الوطني ، لبناء ضاحية في الخليل على نمط الضاحية اليهودية التي بنيت بالقرب من الناصرة العربية في الجليل في فلسطين المحتلة بغرض تهويد المنطقة ، وعلى اثر تهديد مستوطني الخليل بترك بيوتهم الموجودة بالقرب من مقر الحاكم العسكري ، والانتقال للسكن في مخيمات خارج المقر اذا لم تقم الحكومة بتزويدهم بالوحدات السكنية التي كانت قد وعدتهم بها ، قرأ يجآل الون نائب رئيسة الحكومة بيانا اصدرته الحكومة بهذا الخصوص ، جاء فيه « ان الحكومة تعكف الان على اعداد تخطيط لاقامة ضاحية يهودية في الخليل ... وان هذا التخطيط سيستغرق عاما او اكثر . وفي غضون ذلك ستتمكن الحكومة من مضاعفة السكان اليهود في مدينة الاباء حول النواة الاستيطانية القائمة »(١٠٨). وبذلك تكون الحكومة الاسرائيلية قد اماطت اللثام ولاول مرة بشكل رسمي ، عن اعتزامها لاستيطان منطقة الخليل . وفي نفس الشهر ، كشف يجآل الون النقاب عن عدد الوحدات السكنية التي ستشكل الضاحية اليهودية حين اعلن في الكنيست ان الحكومة قد قررت بناء ٢٥٠ وحدة سكنية « للعائلات التي تريد الانضمام الى المستوطنين في مدينة الآباء »(١٠٩) وبعد ذلك اقرت الحكومة في نهاية شهر آذار من عام ١٩٧٠ الميزانية المطلوبة من اجل اقامة الضاحية اليهودية في الخليل بمبلغ عشرين مليون ليرة اسرائيلية(١١٠) وقد لقي هذا القرار معارضة شديدة من قبل أعضاء حزب « مبام » واعضاء آخرين من حزب العمل .

ويجري العمل حاليا ، بالقرب من مدينة الخليل العربية ، بأعمال تمهيد الارض وشق الطرق وحفر اسس للبيوت لاقامة الـ ٢٥٠ وحدة سكنية التي قررت الحكومة الاسرائيلية بناءها . كما سيجري العمل لاقامة مبان للخدمات العامة تشتمل على « روضة اطفال ومدرسة وعيادة طبية وكنيس ومركز للحوانيت ومصانع »(١١١). ومن الملاحظ هنا ان مباني الخدمات هذه بامكانها تأدية الخدمة ليس فقط لـ ٢٥٠ وحدة سكنية ، بل لاكثر من ذلك . وليس من المستبعد أن تكون مباني الخدمات تلك معدة لتأدية الخدمة لضاحية اكبر من الضاحية المقرر اقامتها والتي سينتهي العمل بها بعد عامين على الاقل . ويمر بناء الضاحية بمرحلتين ، المرحلة الاولى تشاد فيها ٨٠ وحدة سكنية مساحة كل وحدة ٧٥ مترا مربعا ومكونة من ثلاثة طوابق. اما المرحلة الثانية ، فستبنى فيها بالقرب من هذه الوحدات السكنية وحدات اكبر تتراوح مساحة كل منها بين ٨٧ الى ١٠٠ متر مربع ، وهي مخصصة للعائلات الكبيرة ويبلغ ثمن كل وحدة ٩٠ الف ليرة اسرائيلية(١١٢). وقد قامت قبل مدة ١٢٠ عائلة من بين العائلات المرشحة لاستيطان هذه الضاحية بزيارة الخليل بواسطة سيارات الاوتوبيس لمشاهدة المكان الذي يجري فيه العمل لاقامة الضاحية اليهودية وسير العمل هناك(١١٣).

ولكن من الملاحظ هنا ان عملية الاستيطان في الخليل تسير ببطء شديد ويعود ذلك الى ثلاثة اسباب رئيسية : الاول : يتمثل في المعارضة الموجودة داخل الحكومة نفسها ، حيث يقف اعضاء حزب مبام سواء في الحكومة او الكنيست مع أعضاء آخرين من حزب العمل ضد استيطان المدينة لكي لا يؤثر هذا العمل على احتمالات السلام مع الدول العربية . والثاني : المعارضة الخارجية وخاصة معارضة الولايات المتحدة الاميركية بالذات ، فعندما أخذت الاوساط الحكومية في اسرائيل تتحدث حول اقامة ضاحية يهودية في الخليل ، أثار هذا الامر « اهتمام وقلق الولايات المتحدة » مما حدا بوزير الخارجية ابا ايبن الى الادعاء بأن المقصود هو اقامة « وحدات سكنية مقلصة وليس ضاحية كبيرة » ! والثالث : ان الحكومة الاسرائيلية لم تقدم حتى الان على ضم مدينة الخليل الى اسرائيل، وبالتالي فان احتمالات الانسحاب من المدينة في حالة التوصل الى سلام مع العرب أمر وارد ، وهذا الاحتمال هو الذي يجعل السلطات الاسرائيلية